الفصل الخامس

في ظلال الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

كثيرًا ما قيل: إن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، قد غيرت من وجه أمريكا على الدوام. لم يكن عمل القاعدة الشنيع بأقل تأثيرًا في الشرق الأوسط. لم يعد بإمكان ثروة المنطقة النفطية أن تحجب عللها، أو أيديولوجية الغضب السائدة فيها، أو بيئتها السياسية المتسامحة، في الكثير من الأحيان، مع التفجيرات الانتحارية. ربما أدرك رجال الدين الإيرانيون، بما يفوق غيرهم من اللاعبين الإقليميين الآخرين، أن مرحلة جديدة قد ابتدأت بوقوع تلك الهجمات، وأن ترتيبات العهد السابق لم تعد قائمة. ضغط الرئيس خاتمي بصورة متواصلة، كما رأينا سابقًا، على الأقلية الدينية الحاكمة؛ بغية القيام بمراجعة حقيقية لسياسة إيران الخارجية على أسس براغماتية. لم يفلح الرجل، مع ذلك، في تحقيق ما يذكر على صعيد تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. توصل المتشددون الإيرانيون، مع الهجمة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة على المنطقة، إلى قناعة مفادها أن الوقت قد حان لوضع عداوتهم طويلة الأمد مع الولايات المتحدة جانبًا. ساد الإجماع بين رجال الدين، لفترة عابرة، على ضرورة إقامة علاقة أكثر عقلانية مع الولايات المتحدة. لم يكن الطرف الآخر مستعدًا للتوافق، كما حدث في السابق، وهو ما أفسد العلاقات الأمريكية – الإيرانية في الكثير من الأحيان. لم ترد إدارة بوش التصالح مع الأعداء القدامى في الشرق الأوسط، بل إقامة نظام جديد هناك.

دفعت مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر واشنطن لإعادة تقييم مفاهيم الحكم التقليدية. باتت سياسة الاحتواء ووضع العراقيل ساذجة، بما يدق ناقوس الخطر، في عصر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. لم تعد أمريكا تسعى لمجرد احتواء الأنظمة المارقة، وممارسة الضغوط لنزع أسلحتها عبر التفاوض، بل تغيير البيئة السياسية في المنطقة بشكل فاعل، عبر التبشير بحلول الفجر الديموقراطي. تمثلت السياسة الأمريكية الجديدة في تغيير الأنظمة، وشن الحروب الاستباقية، وفرض الديموقراطية بالقوة. ارتأت إدارة بوش فرصة فريدة لإعادة ترتيب المشهد السياسي المضطرب في الشرق الأوسط، وتأمين الاستقرار المنشود من قبل الإمبراطوريات كافة. لم تعد إيران تمثل، في هذا السياق، ما هو بحاجة للحلول من مشكلات، بل نظامًا راديكاليًا كريهًا، ينبغي اقتلاعه.

لم تظهر واشنطن اللامبالاة فحسب، بل والعداء كذلك، بينما أخذ النظام الثيوقراطي المشاكس يتقبل الحاجة إلى اتباع مقاربة مختلفة تجاه الولايات المتحدة. مثلت الفترة القصيرة الفاصلة بين الغزو الأمريكي لأفغانستان، في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وخطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد، في شهر كانون الثاني/ يناير 2002، فرصة فريدة لتغيير طبيعة العلاقات بين البلدين بصورة جوهرية، قبل أن تهدر، لسوء الحظ، مجددًا. لم يعد النظام المحافظ، المتمكن بقدر أكبر، في إيران راغبًا في تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، بعد مضي عام على ذلك، وغرق الأمريكيين في مستنقع العراق. حالت سلطة المتأدلجين في كل من واشنطن وطهران، بشكل رئيس، دون القيام بمراجعة خلاقة للعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.

فكر جديد

دار الجدل الأكثر أهمية داخل الجمهورية الإسلامية حول كيفية التعاطي مع جارتها الجديدة، بينما بلغت الإمبراطورية الأمريكية الشرق الأوسط، ملوحة بسيف عقيدتها الجديدة المتمثلة في شن الحروب الاستباقية. عارضت العناصر الرجعية داخل الدولة الإيرانية، كما رأينا سابقًا، أي تطبيع للعلاقات مع «الشيطان الأكبر» ردحًا طويلاً من الزمن، معتبرة أن الفوائد التي يعود بها ذلك التشدد تفوق ما يدفع مقابلها من أثمان. لم تكن الإمبراطورية الأمريكية بالقريبة من موقع الحدث، ولم يكن قادتها بأولئك المتسمين بالثبات، ناهيك عن أن كفاحها ضد الإرهاب كان رمزيًا أكثر منه حقيقيًا. واجهت رؤية إدارة بوش التوسعية في الشرق الأوسط اليمين الإيراني بما لم يعد بمقدوره تجاهله من حقائق، أو تجنبه من مسؤوليات.

أدى رد الولايات المتحدة على هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بما يفوق أيًا من الأحداث الدولية الأخرى، إلى إظهار الانقسام بين المحافظين الإيرانيين. لا تختلف كتلة المحافظين عن غيرها من معظم الحركات السياسية في إيران المعاصرة من حيث الانقسام والتناقض، حول السياسة الخارجية بصورة رئيسة. بقي النموذج الإسلامي، في نظر المتأدلجين من المتشددين الإيرانيين، على ما يتسم به من أحقية بالتصدير، ناهيك عن أن الحاجة إلى مقاومة أمريكا وأتباعها الإقليميين ما كانت بأكثر إلحاحًا قط. تسهم السياسة الخارجية المواجهة، علاوة على ذلك، في إعادة إحياء الثورة التي فقدت شعبيتها منذ زمن طويل. يؤكد البراغماتيون من المحافظين الإيرانيين، على النقيض من ذلك، على

ضرورة اتباع سياسة حذرة، وإقامة علاقات تعاون مع دول الجوار، بالنظر إلى قرب الوجود الأمريكي. يجادل أولئك، بالإضافة إلى ما سبق، على أن العقديّة لا تخدم قضية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، في خضم ما تمر به إيران من ضغوط اقتصادية. استقطبت تلك الجدالات ملالي إيران مجددًا، بين متأدلجين وواقعيين يتنازعون حول قضايا الأمن القومي.

يرى منظرو التيار المتشدد في إيران أنفسهم كأكثر أتباع آية الله الخميني حماسة وغيرة على مهمته الثورية. يسيطر أنصار الثورة المخلصون أولئك، كآية الله جنتي، وآية الله شاهرودي، على مؤسسات قوية، كمجلس الأوصياء والقضاء، ناهيك عن مخالب النظام المتمثلة في الحرس الثوري، و«أنصار حزب الله»، وغيرهما. تنحصر رؤية أولئك للعالم في جمهورية إسلامية تمثل ما هو أكثر من ثورة ضد ملك مستبد، لتنتفض ضد حشد من القوى التي ارتضت الوجود الأمريكي –كالغرب الإمبريالي، والصهيونية المتعدية، والطغاة العرب، على سبيل المثال لا الحصر. لا يخرج عداء المتأدلجين للولايات المتحدة عن إطار الثوابت، ولا ينفك يكرس «ثورتهم المتجاوزة كل الحدود». تحدث آية الله شاهرودي، رئيس السلطة القضائية، في العام 2001، قائلاً: «تكمن مصالحنا القومية في معاداة الشيطان الأكبر»[1]. لا تمثل العزلة الدولية، والعقوبات، والنبذ، في نظر المتأدلجين، سوى تضحيات ضرورية على مذبح تكريس الثورة.

قد يشاطر أنصار الخميني الأكثر براغماتية المتأدلجين في ازدرائهم لسلطة الشعب، ولكنهم يدركون أن بقاء النظام يتوقف على اتباع سياسة دولية أكثر حكمة. لم ترفض الجمهورية الإسلامية، في ذروة حماستها الثورية، متطلبات الاقتصاد الدولي، وبقيت على الدوام مشاركة في

النظـام المالي العالمي. تصـدع جـدار تضـامن المحافظين ضـد الولايات المتحدة للمرة الأولى. قاد الرئيس السابق رفسنجاني، في منصبه الجديد كرئيس للمجلس الفاعل، «تشـخيص مصـلحة النظام»، المسـؤول عن حل الخلافات داخل الدولة، قـاد جوقة البراغماتيين، في خطوة مهمة، قائلاً: «أضـعنا فرصـاً في الماضـي. اتخذنا ما هـو غير ملائم مـن الإجراءات، إن لم نقـل: إننـا لم نتخذ أيًا منها. تتسـم أيديولوجيتنـا بالمرونة، ويمكننا اختيار ما يلائمنا وفق تعاليم الإسـلام»[2]. صـرح قطب آخر من أقطاب الثورة، عضـو البرلمان البـارز، بهزاد نبوي، بما يتفق مـع ذلك، قائلاً: «لا يتناقض تطبيع العلاقات مـع الولايات المتحدة وقيمنا ـ تتطلب الأوضـاع اليوم اتباع سياسـات مختلفـة»[3]. لم تغب حقائق النظـام الدولي القائم بعد الحادي عشـر من أيلول/ سـبتمبر، على حد سواء، عن آية الله محمد إمامي كاشـاني، خطيب صـلاة الجمعة، حين أكد قائـلاً: «تعتمد أمريكا، في غياب قوة عظمى منافسـة، على قوتها العسكرية والاقتصادية للتلاعب بمصير العالم. تسير بعض الدول الأوروبية، لسوء الحظ، في ركبها»[4]. لم يغير ملالي إيـران المحافظون من رؤيتهم للولايات المتحدة بوصـفها دولة شـريرة بين عشية وضحاها، ولكنهم أدركوا، بالنظر للحقائق المتغيرة، ألا فائدة تذكر من استمرار العداء معها.

لا بد من التأكيد على أن استعراض القوة الأمريكي لم يكن الأمر الوحيد الـذي دفـع براغماتيي إيـران لتعديل سياسـتهم تجاه الولايـات المتحدة. لم تُمهد السـبل أمام الإصـلاحات الضرورية نتيجة المشـكلات الداخلية المتواصـلة، وعجز الدولة عن صـياغة خطة اقتصـادية متماسكة. تزامن ذلك الشلل مع فشل النظام في تأمين نصف الاحتياجات العائدة لسبع مئة

ألف من العاطلين عن العمل سنويًا، ناهيك عن ضخ السبعين مليار دولار المطلوبة خلال العقد القادم لترميم صناعة النفط البالية. أسهمت معدلات البطالة والتضخم المرتفعة، ومستويات المعيشة المتدنية، والبيروقراطية المتضخمة، في الحد من فرص الشباب الإيراني في الاستفادة من الثروة. دفعت التحديات الاقتصادية والمشكلات الديموغرافية، في نهاية المطاف، عددًا من رجال الدين للتركيز على أفضل السبل الكفيلة بالتخفيف من وطأة مشكلاتهم السياسية القابلة للانفجار. لجأت الثيوقراطية إلى الاستثمارات الأجنبية لتخليصها من ورطتها، بالنظر إلى عدم استعداد رجال الدين القيام بإصلاحات اقتصادية بنيوية، تؤدي في المراحل الأولى على أقل تقدير، إلى ما يثير غضب الشعب من اضطرابات. شخص خاتمي معضلة إيران، قائلاً: «لا تستطيع الحكومة تأمين ما يلزم من مال لإيجاد مليون وظيفة سنويًا. نحتاج الاستثمارات الخاصة والأجنبية»[5]. سيكون من الصعب على إيران استجلاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية، بينما لا تزال تمارس سياسة التحدي والتشدد في وجه المجتمع الدولي.

عززت الحقائق الاقتصادية الضاغطة من الرأي القائل بضرورة تطبيع العلاقات بصورة أكبر مع الولايات المتحدة. أقر رفسنجاني بصورة إضافية، قائلاً: «لم تحظر إيران يومًا العلاقات الاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية مع أمريكا»[6]. تحدث خاتمي بهذا الصدد، على حد سواء، قائلاً: «لا يوجد من المعوقات، من وجهة نظرنا، ما يحول دون التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة»[7]. بارك المحافظون الإيرانيون، بصورة مماثلة، إقامة مثل تلك العلاقات التجارية. أكد محمد جواد لاريجاني، مستشار آية الله الخامنئي، قائلاً: «توجد العديد من الاختلافات بيننا وبين

الولايات المتحدة، ولكن ذلك لا يعني عجزنا عن تبني سياسة اعتيادية على ضوء مصالحنا القومية»[8]. أدت المتطلبات الاقتصادية بإيران، في نهاية المطاف، إلى إخضاع حماستها الثورية للاعتبارات البراغماتية، والتعامل مع دولة لطالما عملت على أبلستها.

لم يغب خامنئي، مرشد الثورة، ومقرر سياسة إيران عن ذلك الجدال. شارك خامنئي، بوصفه منظر الثيوقراطية الأول، المتشددين في قناعاتهم الثورية، وما دفعهم على الدوام إلى المواجهة، ولكنه اضطلع بصفته قائدًا للدولة، على حد سواء، بمسؤولية حماية مصالح إيران القومية، وتكييف الأيديولوجية مع متطلبات الحكم. أدرك الزعيم المتشدد، المعرقل للتغيير تقليديًا، كما بدت الحال عليه، مدى ما تتسم به المرحلة من دقة، وما يتضمنه الاستمرار في النهج السابق من مخاطر. يدلل نهج إيران، خلال الأشهر التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، على ما أبداه المرشد الأعلى من استعداد لسبر أغوار علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة.

تمثل الاختبار الأول لسياسة إيران الجديدة في أفغانستان. قامت الولايات المتحدة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، بعد مفاوضات عقيمة مع القيادة الأفغانية، باجتياح البلاد بغية الإطاحة بطالبان، واعتقال أسامة بن لادن. مثّل ذلك فرصة فريدة بالنسبة لإيران، ذات العلاقة السيئة مع نظام طالبان السني المتشدد، وحلفائه. لم يبالِ المجتمع الدولي، ردحًا طويلاً من تسعينيات القرن المنصرم، بما حدث في أفغانستان من تطورات، بينما عملت إيران بصورة فاعلة على دعم جماعات المعارضة، كتحالف الشمال، ولفت الانتباه إلى ما يتسم به نظام

طالبان من شذوذ، ناهيك عمن يستضيفهم من إرهابيين خطرين. بدأت طهران بإرسال الإشارات الذكية إلى واشنطن، ما إن أطلقت حملتها العسكرية على أفغانستان. صرح وزير الخارجية كمال خرازي، بصورة علنية، قائلاً: «نشترك في بعض النقاط، حول أفغانستان، مع الولايات المتحدة»[9]. أكد هادي سلام، رئيس اللجنة البرلمانية المشكلة لمتابعة الحرب، على تلك الرسالة، مشددًا على أهمية الحوار مع الولايات المتحدة «بالنظر إلى الأزمة في المنطقة، وحماية لمصالحنا القومية»[10].

تم التعبير بصورة ملموسة عن تلك اللفتات الإيرانية بعد مضي وقت قصير. تتمثل الحقيقة غير المعلنة، حول الفصل الأول من حرب أمريكا على الإرهاب، في أنها لم تكن لتنجح، بما اتسمت به من سهولة، دون الدعم الإيراني. لم تكن علاقة أمريكا مع تحالف الشمال بتلك القوية، بحلول عام 2001، ناهيك عما أثارته من شكوك لدى العديد من جماعات المعارضة الأفغانية نتيجة سنوات تجاهلها الطويلة. أدت طهران دورًا رئيسًا عبر ما مارسته من ضغوط فاعلة على تحالف الشمال، وجماعات المعارضة الأخرى، للتعاون مع القوات الأمريكية. زودت إيران، علاوة على ذلك، تحالف الشمال بالمعلومات الاستخبارية، ناهيك عن الموافقة على نجدة الطيارين الأمريكيين متى احتاجوا ذلك، والسماح بعبور ما يقارب 165 ألف طن من المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفغانستان عبر أراضيها. لم يكن لسقوط طالبان السريع الذي تغنت به إدارة بوش، في الواقع، أن يتحقق لولا دعم إيران الملموس.

تواصل التعاون بين البلدين بعد انتهاء الحملة العسكرية، وانصراف واشنطن إلى إعادة البناء وتأمين الاستقرار في أفغانستان الممزقة. أدت

إيران دورًا مؤثرًا في تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، في مؤتمر بون، في كانون الأول/ ديسمبر 2001، عبر ممارسة الضغوط على حليفها، قائد تحالف الشمال القديم، برهان الدين رباني، للتخلي عن مطالبته بالسلطة لصالح المرشح الأمريكي حميد كرزاي. تعهدت إيران، علاوة على ذلك، في مؤتمر طوكيو، في شهر كانون الثاني/ يناير 2002، بتقديم 530 مليون دولار لإعادة إعمار أفغانستان. لم تكن إيران مرتاحة، بما لا يدع مجالاً للشك، حيال إمكانية بقاء القوات الأمريكية إلى جوارها بصورة مستمرة، وقد كانت تتطلع إلى انسحابها سريعًا. عملت طهران كذلك على تأكيد نفوذها، في القسم الغربي من أفغانستان على وجه الخصوص. استندت إيران، في تلك السياسة عمومًا، إلى اعتبارات الأمن القومي الحساسة، بما يفوق تصدير الثورة الإسلامية. تعكس المفارقة المتمثلة في الحرب الأفغانية مدى التوافق الفعلي بين المصالح الأمريكية والإيرانية.

يمكن اعتبار قرار طهران بمساعدة الولايات المتحدة، في الظاهر، محاولة ذكية لإزاحة طالبان، التي كادت تحاربها في العام 1998. إن أصرت الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام معادٍ لإيران، فما الضير من مساعدتها في ذلك؟. وفرت تلك الاعتبارات، بالتأكيد، ما يحفز إيران على التعاون مع الولايات المتحدة. يبدو أن غايات طهران تجاوزت التخلص من نظام طالبان، بالنظر إلى رغبة الثيوقراطية الحقيقية بالتقارب مع الولايات المتحدة. صرح خاتمي بحماسة، فيما يتعلق بذلك الصدد، قائلاً: «تزود أفغانستان نظامي البلدين بفرصة فريدة لتحسين العلاقات»[11]. أسهمت مقتضيات ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، في نهاية

المطاف، ناهيك عن وضع الاقتصاد الإيراني المتدهور، كما بدت الحال عليه، في تحطيم المحرمات القديمة، وتحقيق الإجماع داخل الثيوقراطية على سياسة خارجية تستند إلى مبدأ «الفكر الجديد». التأم شمل الإصلاحيين والمحافظين البراغماتيين في تحالف قوي يقوم على ضرورة توافق إيران مع الولايات المتحدة، حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، على ضوء التغير الحادث في المنطقة.

مثلت الفترة الواقعة بين عامي 1997-1998، كما رأينا في الفصل السابق، أولى الفرص الملائمة لتحسين العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. تمثلت الفرصة الثانية في الفترة الواقعة بين الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، والتاسع والعشرين من كانون الثاني/ يناير 2002، لتضيع سدى ما إن ألقى الرئيس بوش خطابه المفصلي حول حالة الاتحاد. سنتناول الآن بالبحث الحسابات الأمريكية خلال تلك الفترة.

سلوك جديد في خضم نظام جديد

انتهجت إدارة بوش خلال الفترة الأولى لتوليها السلطة، كما بدت الحال عليه، سياسة الواقعية الحذرة التي وسمت الكثير من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية، بصورة رئيسة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لخصت مستشارة الأمن القومي الجديدة كوندوليزا رايس نهج الإدارة، فيما يتعلق بإيران، عبر التأكيد، في صفحات «الفورين أفيرز»، على أن «التغيير الشامل في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران يتطلب تغييرًا في السلوك الإيراني»[12]. لم يختلف ذلك التصريح في مضمونه عما كان بمقدور مسؤولي كل من الإدارات الجمهورية والديموقراطية المتعاقبة

التصـريح به خـلال ربع قرن مـن التعامل مـع المشـكلة الإيرانية. تمثلت أولويـات الإدارة الجديدة على الصـعيد الدولي، كمـا كان باديًا في حينه، في مسائل الدفاع الصـاروخي، والتعامل مع الصين الصاعدة، والعلاقات عبر الأطلسي. أسهم فشل الحركة الإصلاحية الإيرانية في تحقيق اختراق ديموقراطي، في الحد من دوافع واشـنطن إلى ابتداع سياسـة خلاقة تجاه إيران. غُيبت إيران عن المشهد بصورة رئيسة، لتتمادى في غيها، ويتعاظم شعورها بعظمة الذات.

غيرت مأساة الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر من رؤية إدارة بوش على الصعيد الدولي، بشكل جوهري، بينما عملت على إعادة النظر في الاتكال الأمريكي التقليدي على الدبلوماسـية وسياسـة وضع العراقيل للتعامل مع التهديدات، إن لم نقل تغيير ذلك بالمطلق. صـرح الرئيس بوش، بما يلفت النظـر، قائلاً: «لا يجدي مبدأ الاحتـواء نفعًا، بمجمل القول، بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر»[13]. ارتأى المحافظون التقليديون، كنائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رمسفيلد، أن مصداقية القوة الأمريكية تتوقـف على إظهارها في الشـرق الأوسـط. مضـت الإدارة بعيـدًا، بحلول تشـرين الأول/ أكتوبـر من العـام 2002، عبر الإعلان الاستعراضـي عن عقيـدة أمن قومي جديدة، تنص على الاسـتخدام الاسـتباقي للقوة؛ بغية الحد من انتشـار الأسـلحة غير التقليدية، وتغيير الأنظمة كوسيلة لضمان عدم التسـلح[14]. بدا من الواضـح بصورة مطردة، بما يتجاوز نطاق تلك التصـريحات الاسـتفزازية، أن طبيعة النظـام ـ بما يتناقض مع سـلوكه الفعلـي – سـوف تقرر درجة العـداء الأمريكـي له. عبرت رايس بأفضـل الصور عن ذلك، في العام 2005، قائلة:

«تقودنا خبرتنا حول العالم الجديد هذا إلى استنتاج أن الطبيعة الجوهرية للأنظمة تمثل أهمية أكبر، في الوقت الراهن، من التوزع الدولي للقوة. ستفتقر المجادلة على غير ذلك إلى الحكمة، ناهيك عن عدم عمليتها. يتمثل هدف سياستنا في المساعدة على إقامة عالم يتألف من دول ديموقراطية، تُحكم بصورة جيدة، وتملك القدرة على تلبية احتياجات مواطنيها، والتصرف بصورة مسؤولة ضمن النظام الدولي. لا تعكس محاولة رسم خطوط منمقة شفافة، بين مصالحنا الأمنية ومثلنا الديموقراطية، واقع العالم في يومنا هذا. لا يمثل دعم نمو المؤسسات الديموقراطية في الدول كافة ضربًا أخلاقيًا من الخيال، بل الرد الواقعي الوحيد على تحدياتنا الحالية»[15].

لا مندوحة، ضمن هذا الإطار، عن التماس الأنظمة الاستبدادية أسلحة الدمار الشامل، وسعيها لاستخدامها، وتشجيع الإرهاب، وتهديد جيرانها، والتآمر ضد المصالح الأمريكية. لا يمثل العراق وإيران، ضمن إعادة صياغة إدارة بوش لمفاهيم الأمن التقليدية، تهديدين جديين لما يملكانه من طموحات نووية فحسب، بل ولقمعهما شعبيهما كذلك. لا يمكن احتواء مثل تلك الأنظمة المتمردة، أو إثناؤها عن بلوغ غاياتها، مما يبقي تغييرها خيارًا عمليًا أوحد[16].

تلقت نزعة الرئيس التبشيرية دعمًا مؤثرًا من قبل مجموعة قوية من المحافظين الجدد الذين شغلوا مناصب بارزة في الإدارة. بات المحافظون الجدد، المتمركزون في البنتاغون ومكتب نائب الرئيس، يحظون الآن برئيس منفتح على مطالبهم. برزت أسماء نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ومعاون وزير الدفاع دوغلاس فايث، ومدير مكتب نائب الرئيس لويس «سكوتر»

ليبي، بينما عملوا على استحضار مبادئ ويلسون؛ بغية نشر الاستقرار في الشرق الأوسط المضطرب.

اكتسبت حركة المحافظين الجدد الفكرية الأهمية قبل وقت طويل من استحواذ العراق على الاهتمام الدولي. لطالما استخف المحافظون الجدد، منذ ظهورهم في السبعينيات، بنزعة الواقعيين لتصريف المشكلات عوضًا عن حلها، عند التعامل مع الأنظمة اللاتمثيلية على وجه الخصوص. عمل المحافظون الجدد، بوصفهم أبرز المنتقدين لسياسة تخفيف التوتر مع الاتحاد السوفييتي، على إنشاء منظمات ذات أسماء متطيرة، «كلجنة الخطر الحالي»، ناهيك عن ملء مجلاتهم وصحفهم بما يستخف من مقالات بمعاهدات الحد من التسلح، والقمم الأمريكية ـ السوفييتية. أدى انهيار الاتحاد السوفييتي بالعديد من المحافظين الجدد إلى التركيز على الشرق الأوسط، بما يتضمن على وجه التحديد نظام صدام حسين (الاستبدادي)، وجهوده المنصبة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ناهيك عما شنه من حروب عدوانية.

تجاوز انتقاد المحافظين الجدد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نظام صدام حسين بالنظر إلى أنهم لم يعتبروا المنطقة مستقرة في أي من الأحيان، بما يشمل المرحلة التي سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. دعا المحافظون الجدد، بما ينسجم مع دفاعهم المستميت ضد الاتحاد السوفييتي، إلى انتهاج سياسة القوة؛ بغية فرض القيم الأمريكية على ذلك الجزء المتمرد من العالم. لم تغب إيران عن ناظريهم في أي من الأوقات، بالرغم من المكانة المتميزة التي شغلها العراق على جدول أعمالهم. مثلت الجمهورية الإسلامية التي وصفت أمريكا على

الدوام «بالشيطان الأكبر»، وأذلتها عبر أزمة الرهائن طويلة الأمد، ناهيك عن عدائها المستميت ضد إسرائيل ما هو متفرد من الفرص لفرض إرادة أمريكا.

مثلت الثورة الإسلامية حدثًا فاصلاً بالنسبة للمحافظين الجدد ـ لا لإطاحتها بحليف أمريكا الوثيق فحسب، بل وتكريسها أيديولوجية الإسلام الراديكالي الذي يتحدى قوة أمريكا، ويهدد أمن حليفتها إسرائيل. لم يكن التهويل بخافٍ في خطاب ويليام كريستول، محرر «الويكلي ستاندرد»، حين تحدث قائلاً: «نخوض صراعًا مميتًا مع إيران»، ناهيك عن دعوته إلى «اتخاذ إجراءات تتراوح بين الدبلوماسية العلنية والعمليات السرية»[17]. أنذر جيمس وولسي، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية السابق، بوقوع الحرب العالمية الرابعة (لا بد أن الحرب الباردة تمثل الثالثة) بينما تشكل إيران خصمًا رئيسًا فيها للولايات المتحدة. لم تجسد إيران، في نظر وولسي، سوى «دولة ثيوقراطية شمولية متعصبة، تنتمي إلى الحقب المتخلفة من التاريخ»[18].

لم تتغير صورة إيران مع الزمن، بصورة أو بأخرى، في نظر المحافظين الجدد، مذ كان الخميني يثير حنقهم، ناهيك عن تصريحاته النارية المعادية لأمريكا. تجاهل المحافظون الجدد ببساطة كل ما مرت به إيران من تغيرات، علاوة على التحولات في نظامها السياسي، ورؤيتها للعلاقات الدولية، بوصفها مناورات يقوم بها رجال الدين لا أكثر. تغاضى المحافظون الجدد، علاوة على ذلك، عن محاولات إيران للتقرب من الولايات المتحدة، في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، خدمة لإستراتيجيتهم الجديدة المتمثلة في الإطاحة بالأنظمة اللاتمثيلية. تحدث ريتشارد بيرل،

أحد أبرز مفكري المحافظين الجدد، ومهندس حرب العراق، قائلاً: «يجدر بالولايات المتحدة القيام بكل ما يشجع القوى المعارضة في إيران، بأي من الأحوال، على الإطاحة بذلك الحكم البائس»[19]. لم يتمكن برنارد لويس، الباحث البارز في شؤون الشرق الأوسط، على حد سواء، من مقاومة الإغراء الأيديولوجي، مؤكدًا أمام حضوره على أن الإيرانيين سيتوسلون للولايات المتحدة، ما إن يتم غزو العراق، قائلين: «تعالوا باتجاهنا»[20]. لم يمثل الإيرانيون، في فكر المحافظين الجدد، سوى شعب مؤهل للثورة، لا يحتاج سوى القليل من الضغوط الأمريكية كي يقوم بذلك. لن يتوانى المحافظون الجدد عن تحريف التاريخ والحقائق؛ خدمة لمفاهيمهم المشوهة.

تتمثل الحقيقة – بالرغم من كتابة الكثير عن كيفية اختطاف المحافظين الجدد السياسة الخارجية الأمريكية، في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر؛ بغية تكريس تأملاتهم الفكرية حول الارتباط بين الديموقراطية والاستقرار – في أن تأثيرهم نبع من تطابق أيديولوجيتهم مع النزعات الشخصية للرئيس بوش. يقرر الرئيس، في نهاية المطاف، كلاًّ من خطاب وإستراتيجية إدارته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. تولى الرئيس قيادة سياسة خارجية قاصرة، في الكثير من الأحيان، عن بلوغ أهدافها ذاتيًا، بالنظر إلى افتقاره إلى الفهم السليم للتعقيدات السياسية في المنطقة، ناهيك عن نزعته إلى رؤية الأحداث بمعايير مجردة من النسبية. أدى الغزو الأمريكي المتهور للعراق الضعيف، والمنهك، والمقسم، وفق الحجج الواهية بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل الوهمية بالعديد ضمن المجتمع الدولي للتشكيك في أحكام بوش، علاوة على استمرارية القوة الأمريكية

بوصفها قوة خيرة. تمثل إيران، بمعايير وضعها النسبية، تحدياً لا يمكن مغالبته في سياق توجهات بوش الأيديولوجية السطحية.

تستلزم كل من الأزمات ما يثيرها، وقد كانت شحنة الأسلحة إلى مجموعات المقاومة الفلسطينية ما أشعل فتيل الأزمة مع إيران. لم تندرج مسألة إسرائيل ضمن إطار التوافق الأمريكي - الإيراني، وإن تقبله المتشددون في طهران على مضض. أدى انهيار اتفاقية أوسلو، بحلول العام 2002، واشتعال الانتفاضة الفلسطينية إلى تدعيم إستراتيجية المتشددين الإيرانيين مجدداً، وضم المزيد من الحلفاء المعوزين إليهم. عززت طهران خطابها الناري بإرسال الأسلحة إلى المقاومة الفلسطينية، وقد كان اعتراض إسرائيل لسفينة «كارين ـ أ»، في كانون الثاني/ يناير 2002، ما أثار انتباه واشنطن إلى الإرهاب الإيراني، بما يتناقض مع تعاون طهران البناء في أفغانستان. لربما تقلص هامش التناقض في سياسة إيران الخارجية، ولكنه لم يزل يبرز جلياً فيما يتعلق بإسرائيل. لم تستطع طهران ببساطة النأي بنفسها عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فشل رجال الدين الإيرانيون في إدراك الحقيقة المتمثلة في عدم اعتراف واشنطن بمساعدتهم في أفغانستان، طالما استمروا في إعاقة محاولات أمريكا الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها. لم يسهم التعاون في أفغانستان، والمفاوضات عالية المستوى، والمؤتمرات الدولية، في التغاضي عن عداء إيران لإسرائيل.

أغلق الرئيس بوش الأبواب بقوة أمام فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، في خطابه عن حالة الاتحاد في العام 2002، مصنفاً الجمهورية الإسلامية ضمن دول محور الشر، إلى جانب العراق وكوريا

الشمالية. وصف بوش إيران «بداعم رئيس للإرهاب»، ناهيك عن إدانته مجددًا «القلة اللامنتخبة» التي تقمع شعبها المتبرم. تضمنت لهجة الخطاب الاستفزازية ما هو صريح من التهديدات. تحدث الرئيس بوش قائلاً: «لن تسمح الولايات المتحدة لأكثر أنظمة العالم خطورة بتهديدنا بأكثر أسلحة العالم خطورة». لم يكن ذلك التهديد بالأجوف في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وغزو أفغانستان. أضحت إيران مجددًا في بؤرة الاهتمام الأمريكي.

بدأ مسؤولو الإدارة، بعد وقت قصير، في التعبير عن موقف بوش ذاته، داعين بشكل رئيس إلى تغيير النظام الإيراني. عبر نائب الرئيس ديك تشيني عن «خيبة أمله» من إيران، مستعرضاً مآخذ بلاده على «التزام إيران الواضح بتدمير عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وسعيها الحثيث لتطوير أسلحة دمار شامل»[21]. تم التعبير عن السياسة الأمريكية الجديدة بأوضح صورها من قبل المعاون البارز في البيت الأبيض، زلماي خليل زاد، في إحدى الخطب التي ألقاها، قائلاً: «لا تدور سياستنا حول خاتمي أو خامنئي، الإصلاح أو التشدد، بل دعم أولئك الساعين إلى الحرية، ونيل حقوق الإنسان، والديموقراطية، وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية لأنفسهم، وغيرهم من المواطنين»[22]. لن تشغل الإدارة نفسها بعد اليوم بتعقيدات السياسة الإيرانية، بل ستطرح شعارات فضفاضة، «كدعم الحرية»، عوضًا عن انتهاج سياسات ملموسة. لا يمثل ذلك سوى سياسة تغيير نظام بأقل التكاليف، بالنظر إلى أمل الإدارة، المفتقدة إلى الرغبة في الزج بقواتها، بأن يؤدي الدفاع عن الديموقراطية، ببساطة، إلى إشعال الثورة داخل إيران بطريقة أو بأخرى.

جاء الرد الإيراني تصعيدياً، غير مهادن، بما لا يخرج عن إطار التوقعات. صرح آية الله خامنئي قائلاً: «تكشف تصريحات المسؤولين الأمريكيين الهاذية عن الحقيقة المتمثلة في أن العدو هو العدو»[23]. رفض الرئيس المعتدل خاتمي، على حد سواء، تصريحات الرئيس بوش بقوة، بوصفها «تروجاً للحرب، وتمثل إهانة للأمة الإيرانية»[24]. أسهم خطاب بوش الاستفزازي، علاوة على ذلك، في تنفير الجماهير الإيرانية المسؤولة، في المقام الأول، عن إحداث التغيير السياسي التقدمي في البلاد. لربما كبر مقت الإيرانيين لفساد الثيوقراطية وعجزها، ولكنهم امتعضوا، بالنظر إلى ما يملكونه من حس قومي عميق، من تصريحات الرئيس الأمريكي المسيئة إليهم، ناهيك عن وضعهم على قدم المساواة مع دول مارقة كالعراق وكوريا الشمالية. لن تغفر أمة، ترى في ثقافتها الغنية مهداً للحضارات، تصريحات الرئيس المستهتر بتلك السهولة. لم يلتفت الرئيس وكتاب خطاباته، على ما يبدو، إلى أن الشعب الإيراني يمكن أن يزدري حكامه، والمسيئين إليه من الأمريكيين، على حد سواء.

هل كانت شحنة الأسلحة الإيرانية ما أطاح بإمكانية التوافق الأمريكي ـ الإيراني، الذي بدأ يلوح في أفق جبال أفغانستان الوعرة؟. لا تزال الأسئلة تطرح بالفعل حول قضية كارين ـ أ. هل مثّل إرسال الأسلحة قراراً وطنياً، أو عملاً فردياً من قبل المتشددين للإطاحة بتعاون إيران حديث العهد مع الولايات المتحدة ؟، هل كانت الأسلحة متجهة إلى الفلسطينيين بالفعل، أو حليف إيران اللبناني القديم حزب الله؟. لا تخرج كل تلك الأسئلة عن نطاق الموضوع، إن اعتقد المرء أن التوافق الناشئ بين أمريكا وإيران قد عرقل بشدة من قبل شحنة الأسلحة. تتمثل الحقيقة الأكثر تعقيداً

في أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر قد سببت هذا التحول الدراماتيكي في توجهات أمريكا الدولية، بما يكاد يجعل اتباع المقاربة العدوانية تجاه إيران أمرًا حتميًا. لم تتمكن إدارة بوش من التعامل مع نظام يمتلك من السياسات الخارجية المعقدة ما يتحدى المقولة البسيطة المتمثلة في «معنا أو ضدنا».

مثلت فترة أربعة الأشهر بين أيلول/ سبتمبر 2001، وكانون الثاني/ يناير 2002، حدًا فاصلاً في العلاقة الأمريكية ـ الإيرانية. تعكس تلك المرحلة، بصورة أو بأخرى، مأساة تلك العلاقة؛ عجز الثيوقراطية الإيرانية والولايات المتحدة عن تجاوز عدائهما المتبادل. مضى نظام الملالي بعيدًا، خلال تلك الفترة القصيرة، في استعداده لإقامة علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة التي كان يجدر بها الرد على ذلك بالمثل. أتى العرض الإيراني، بينما كانت أمريكا الجريحة تتعافى من آثار الهجوم المدمر عليها، وتفكر في إمكانية استخدام قوتها الهائلة. تراجعت علاقة الولايات المتحدة وإيران إلى المربع الأول من العداء، بعد صدور إشارات واعدة إلى إمكانية التقارب بينهما.

فكر قديم

ووجهت الجمهورية الإسلامية بسلسلة من التحديات الخطيرة، مجددًا، جراء الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003. سيتم البحث في تعقيدات المقاربة الإيرانية تجاه العراق في الفصل السابع، ولكن يجدر التأكيد على أن التدخل العسكري الأمريكي الأخير لم يُرَ من قبل المسؤولين الإيرانيين، على النقيض من أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر،

بوصفه فرصة ثمينة لصياغة علاقات جديدة مع الولايات المتحدة. أسهم خطاب واشنطن الحاد، وانصرافها عن الدبلوماسية، في إضاعة ما توافر من فرص في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. تعاون الإيرانيون إلى حد ما، بما لا يدع مجالاً للشك، خدمة لتكتيكاتهم، بالنظر إلى ما رأته طهران من مصلحة في إطاحة الأمريكيين بصدام. انتاب عميق القلق نخبة رجال الدين الحاكمة جراء السقوط السريع لبغداد ـ مخافة أن تحول أمريكا المنتشية بالنصر أنظارها إلى إيران. تلاشي شعور القلق ذاك، بعد فترة قصيرة، بينما غرقت أمريكا في مستنقع العراق الدموي، وأخذت مهمة تهدئة الأوضاع فيه، وجلب الاستقرار إليه، ومن ثم تستنزف القوة الأمريكية. ارتدت الثيوقراطية إلى أعقابها، ناهيك عن استعادة ما تملكه من ثقة بنفسها. طمأنت الأقلية الدينية الحاكمة نفسها، بالنظر إلى عجز أمريكا، المنشغلة بتحالفاتها المعقدة، وميزانيتها المستنزفة، وإخفاقات أجهزتها الاستخبارية، عن القيام بمغامرات عسكرية جديدة. افتقدت إيران الدافع للانفتاح على الولايات المتحدة، بالنظر إلى توتر العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، وتواصل الدعوات لتغيير النظام في واشنطن.

حدثت تغيرات مهمة، في الوقت ذاته، داخل الدولة الثيوقراطية، مما أطاح بصورة أكبر بإمكانية التوافق بين الطرفين. تعرض الإصلاحيون والمحافظون البراغماتيون الذين دعوا إلى التعاون مع الولايات المتحدة في أفغانستان، كما بدت الحال عليه، إلى المزيد من الضغوط داخل أروقة السلطة. لم تخفق الولايات المتحدة في مكافأة إيران على سلوكها البناء فحسب، بل وأخذت تقرع طبول تغيير النظام مجددًا، ناهيك عن ممارسة الضغوط على المجتمع الدولي لاعتناق سياستها العقابية تجاه

طهران. لم يكن اعتماد واشنطن الجديد على الدمقرطة - بغية التعامل مع التحديات الأمنية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب - مبشرًا بالخير في نظر النظام الإيراني، بكل ما يمارسه من سياسات رجعية. تعززت سلطة المتشددين بصورة إضافية مع سير الأحداث، بالنظر إلى مزاعمهم المتواصلة بأن عداء أمريكا لإيران ثابت على مر الزمن، وأن هدفها الجوهري يبقى متمثلاً في الإطاحة بالثيوقراطية.

خضع النظام الإيراني للتغيير كذلك، عقب ست وعشرين سنة من توليه الحكم، بينما برز جيل جديد من المحافظين على السطح، بكل ما يعتنقه من أفكار وأيديولوجيات متميزة. بقيت أمريكا اللاعب الرئيس في الميلودراما الإيرانية، في نظر رجال الدين الكبار الذين شهدوا نشوء الجمهورية الإسلامية، كخامنئي ورفسنجاني. مثلت الولايات المتحدة، في نظر المتشددين، مصدر مشكلات إيران كافة، بينما جسدت حلول معضلات الثيوقراطية المتزايدة في نظر البراغماتيين. اتسمت أمريكا بالمركزية في نظر الطرفين، فيما يتعلق بالشؤون الإيرانية. لم تكن فكرة هوس ذلك الجيل بالولايات المتحدة بتلك الغريبة، بالنظر إلى بلوغه مرحلة النضج السياسي في عهد الشاه، حليف أمريكا الوثيق، وخوضه نضالاً ثوريًا تحت راية العداء لأمريكا، وقيادته دولة ما فتئت تصارع واشنطن في الكثير من الأحيان.

لم تكن الثورة، بل الحرب مع العراق، ما خط معالم التجربة السياسية لجيل المحافظين الجديد. تمثلت الخطوط الرئيسة لأيديولوجيتهم في الانعزال عن الولايات المتحدة، والارتياب من المجتمع الدولي (الذي غض الطرف عن استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد بلادهم)، ناهيك عن

الالتزام المتواصل برؤية الخميني العقديّة. شعر مقاتلو الحرب الأشداء، في الوقت ذاته، بالكثير من المهانة جراء فساد العديد من القادة المؤسسين للجمهورية، وافتقارهم إلى العزيمة الثورية المطلوبة. لم يخفِ أولئك ولاءهم لآية الله، المتأدلج، المتشدد، نظيف الكف، خامنئي. يتسم الجيل الجديد من المحافظين بالثبات على التزاماته الأيديولوجية، والتمسك بإقامة حكم الله في الأرض، والإصرار على دعواه البسيطة المتمثلة في أن جميع مشكلات إيران ستحل إن عادت إلى جذور الثورة.

لا يشارك المحافظون الشباب شيبهم الانشغال بالولايات المتحدة، فيما يتعلق برؤيتهم للعلاقات الدولية. تمثل الجانب اللافت لرسالة المتشددين الشباب، طيلة حملة العام 2005 الرئاسية، في طرح مفهوم «التوجه الشرقي». تحدث علي لاريجاني، مرشح الرئاسة المحافظ، والأمين الحالي للمجلس الأعلى للأمن القومي، قائلاً: «توجد دول كبرى في النصف الشرقي من العالم، كروسيا، والصين، والهند. يمكن لتلك الدول أداء دور متوازن في عالم اليوم»[25]. أكد محمد قاليباف، أحد أقطاب المحافظين الجدد الآخرين، والقائد السابق في الحرس الثوري، وعمدة طهران الحالي، بما يندرج مع ذلك، قائلاً: «نرى بروز جنوب آسيا ضمن المشهد الدولي الحالي، وسنخسر إن لم نستفد من ذلك»[26]. لا تقتضي العولمة، في نظر اليمين الجديد، الاستسلام للولايات المتحدة، بل تطوير العلاقات مع القوى الصاعدة على الساحة الدولية. يأمل أولئك بأن تعوض تلك العلاقات، بصورة كلية، عن الحاجة إلى التوافق مع الولايات المتحدة.

يظهر جيل الحرب، علاوة على ذلك، قدرًا من اللامبالاة وعدم التأثر بالولايات المتحدة. أكد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد على ذلك،

قائلاً: «تواصل أمتنا السير على طريق التقدم، ولا حاجة تذكر لنا، فيما يتعلق بذلك، إلى الولايات المتحدة»[27]. لا يؤمن أولئك كثيرًا بجدوى الفكرة القائلة بوجوب تقديم إيران تنازلات حقيقية فيما يتعلق بمسائل وطنية حساسة، كالبرنامج النووي، مقابل الحصول على هبات أمريكية، أو الفوز باستثمارات أوروبية. تتجه طبقة الحكم الإيرانية الصاعدة بأنظارها شرقًا، بعد ربع قرن من العداء، والحرب، والعقوبات، حيث لا يثير سجلها لحقوق الإنسان، وجهودها المنصبة على التسلح النووي، بالضرورة، من انزعاج شركائها التجاريين المحتملين. لا يعني ذلك عدم قدرة النظام الجديد على التعامل تكتيكيًا مع الولايات المتحدة، بل انتفاء حصول تحول جوهري في العلاقات الأمريكية - الإيرانية، على الأرجح، من قبل أحمدي نجاد وحلفائه.

يفتقر المحافظون الشباب إلى فهم تعقيدات وترابط الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى اعتقادهم المتمثل في أن توسيع التجارة مع الصين والهند يمكن أن يحل معضلة إيران الاقتصادية. صحيح أن إيران وقعت عددًا من صفقات الطاقة الضخمة مع الصين والهند، ولكن العناوين البراقة تخفي في الكثير من الأحيان وقائع اقتصادية صعبة. لا تمثل تلك الصفقات سوى أكثر المراحل التمهيدية لمشروعات تتضمن مخاطر سياسية، وتجارية، وجيولوجية جمة، كما هي حال خط أنابيب الغاز الطبيعي المقترح مع الهند على وجه الخصوص. لا يرجح، علاوة على ذلك، أن تمضي مشروعات من ذلك الحجم قدمًا دون وجود ما يذكر من رؤوس الأموال والخبرات التقنية الغربية ـ وهي ما تمثل بدقة ما يمكن للغرب حجبه من مساعدات. قد تؤدي هذه الحقيقة بالمحافظين الشباب، في نهاية المطاف، لتقدير دور

أمريكا المركزي في الاقتصاد العالمي ومجتمع الاستثمار الدولي. لربما تعدل وقائع الحكم الفعلي الصعبة من توجهاتهم الأيديولوجية بمرور الوقت، وتقودهم في مسار كبارهم الأكثر براغماتية.

تضطلع حكومة المحافظين المتمكنة اليوم بالمسؤولية الوطنية المتمثلة في رسم مسار إيران على الصعيد الدولي. لا يجدر بلغة الرئيس الجديد وتوجهاته الميلودرامية أن تحجب الحقيقة المتمثلة في استمرارية انقسام النظام الإيراني، بما يتضمنه من عديد مراكز القوى والتأثير المتنافسة. يتمتع المتشددون من كتلة المحافظين بنفوذ أكبر، بلا أدنى شك، بعد إضعاف سلطة المحافظين البراغماتيين، بخسارة عرابهم رفسنجاني انتخابات الرئاسة. يتعين على آية الله خامنئي، المرشد الأعلى، مجددًا، أن يوازن بين تلك الأصوات المتنافسة، مقررًا مقاربة إيران حيال مسائل حساسة، كالأسلحة النووية والإرهاب. تمثل تلك ما سنتناوله بالبحث الآن.